Minia J. of Agric. Res. & Develop., Minia Univ., Vol. 45 (1): 193 – 205, 2025

Minia Journal of Agricultural Research and Development

Journal homepage & Available online at:
https://mjard.journals.ekb.eg

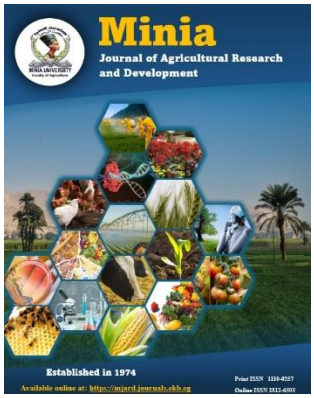

دور الاقتصاد المؤسسي في تحقيق المسئولية الاجتماعية بالتطبيق على المنشآت التجارية الخاصة بسلطنة عمان

غازي محمد أحمد العبادي الرواس

Received: 12 Feb. 2025 Accepted: 22 April 2025

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الاقتصاد المؤسسي في تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية بالتطبيق على المنشآت التجارية الخاصة بسلطنة عمان خلال الفترة الزمنية من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤. وتم استخدام منهجية تحليلية لدراسة تأثير السياسات المؤسسية على تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة. توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد المؤسسي يلعب دورًا محوريًا في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال توفير إطار تنظيمي يدعم تبني الممارسات المسؤولة اجتماعيًا، مما يعزز من كفاءة الأداء المؤسسي وزيادة رضا المستفيدين. كما أظهرت النتائج تحسنًا ملحوظًا في مؤشرات الأداء مثل زيادة نسبة المبادرات المجتمعية وحجم الاستثمارات البيئية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التشريعات المؤسسية، تطوير سياسات تحفيزية، وزيادة الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية، بما يتوافق مع أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠ التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز دور القطاع الخاص في خدمة المجتمع.

الكلمات الدالة: الاقتصاد المؤسسي، المسؤولية الاجتماعية، المنشآت التجارية.

أولا: المقدمة:

يعتبر الاقتصاد المؤسسي أحد المجالات الاقتصادية التي تركز على دور المؤسسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. يتناول هذا المفهوم كيفية تنظيم المؤسسات لأنشطتها الاقتصادية بما يخدم المصلحة العامة (Al Maashari & Al Jabri, 2021). يُظهر الاقتصاد المؤسسي أهمية السياسات التنظيمية في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتوفير بيئة عمل مناسبة لجميع الأطراف المعنية. يوضح الباحثون أن المؤسسات تلعب دورًا محوريًا في تشكيل القواعد والقيم التي تحكم النشاط الاقتصادي، مما يعزز مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة (الزدجالي، ٢٠٢١).

تُعتبر السياسات الاقتصادية للمؤسسات أداة فعالة لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. تشير الدراسات إلى أن الاقتصاد المؤسسي يوفر إطارًا شاملًا لإدارة الموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية (الراشدي، ٢٠٢١). يساعد هذا الإطار المؤسسات على تبني استراتيجيات تدعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وشمولية. يؤكد Said و Al Busaidi (٢٠٢٢) أن السياسات المؤسسية تُسهم في تحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية من خلال دمج الأبعاد الاجتماعية في الخطط الاقتصادية.

تبرز أهمية الاقتصاد المؤسسي أيضًا في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات. يوضح Al Amri و Al Hinai (٢٠٢٣) أن المؤسسات التي تتبنى سياسات مؤسسية واضحة تستطيع تحقيق مستويات أعلى من الثقة بينها وبين المجتمع. يُعزز هذا الدور قدرة المؤسسات على بناء علاقات طويلة الأمد مع أصحاب المصلحة. يشير العجمي (٢٠٢٣) إلى أن الاقتصاد المؤسسي يُمكن المؤسسات من تبني ممارسات تُقلل من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

يوفر الاقتصاد المؤسسي أيضًا أساسًا نظريًا لفهم العلاقة بين المؤسسات والأطراف الخارجية. يُظهر الحارثي (٢٠٢٢) أن المؤسسات التي تلتزم بالمبادئ

*** Corresponding author:**
E-mail address:

المؤسسية تحقق نتائج إيجابية على مستوى المجتمع. يساعد هذا الالتزام المؤسسات على تحسين صورتها العامة وجذب المزيد من الاستثمارات. يشدد البوسعيدي (٢٠٢٢) على أن الاقتصاد المؤسسي يُعتبر الأساس في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

تُعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسات التجارية بتحقيق أهداف اجتماعية وبيئية تتجاوز نطاق أنشطتها الاقتصادية. تُشير دراسة حالة مديرية اتصالات الجزائر (٢٠٢٣) إلى أن المسؤولية الاجتماعية تُسهم في تعزيز أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. توضح هذه الدراسة كيف يمكن للمؤسسات أن تلعب دورًا رئيسيًا في تحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية. يوضح World Bank (٢٠٢٠) أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات الأعمال في القطاع الخاص.

تُعتبر المسؤولية الاجتماعية أداة فعالة لتعزيز العلاقات بين المؤسسات والمجتمعات. يشير United Nations Global Compact (٢٠٢٢) إلى أن الشركات التي تتبنى ممارسات المسؤولية الاجتماعية تحقق مستويات أعلى من الثقة والولاء من قبل العملاء والمستثمرين. يوضح الشيدي (٢٠٢٣) أن المسؤولية الاجتماعية تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم المبادرات البيئية والاجتماعية. يؤكد البلوشي (٢٠٢٢) أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت ضرورة استراتيجية لضمان استدامة الأعمال.

تبرز المسؤولية الاجتماعية أيضًا كوسيلة لتعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات. يوضح European Commission (٢٠٢١) أن الشركات التي تلتزم بتقارير الاستدامة تحقق نتائج إيجابية على مستوى السمعة والثقة. يشير الكندي (٢٠٢١) إلى أن المسؤولية الاجتماعية تُسهم في تحسين أداء المؤسسات من خلال تعزيز الروابط مع الأطراف المعنية. يؤكد النعيمي (٢٠٢٣) أن المسؤولية الاجتماعية تُعتبر أداة رئيسية لتحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية.

تُظهر الدراسات الحديثة أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت جزءًا أساسيًا من استراتيجيات الأعمال في مختلف القطاعات. يوضح المعمرّي (٢٠٢٢) أن المؤسسات التي تتبنى ممارسات المسؤولية الاجتماعية تحقق نتائج إيجابية على مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي. يؤكد الزدجالي (٢٠٢١) أن المسؤولية الاجتماعية تُسهم في تعزيز مكانة المؤسسات في السوق وبناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء.

يتمثل الربط بين الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية في الدور الذي تؤديه المؤسسات في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. يوضح Al Maashari وAl Jabri (٢٠٢١) أن الاقتصاد المؤسسي يوفر إطارًا شاملًا لتوجيه المؤسسات نحو تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية. يُسهم هذا التوجه في تعزيز دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية. يؤكد Said وAl Busaidi (٢٠٢٢) أن التكامل بين الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية يُعتبر الأساس لضمان استدامة الأعمال وتحقيق الفائدة العامة.

يُظهر الاقتصاد المؤسسي أن المؤسسات الفاعلة تؤدي دورًا محوريًا في توجيه المنشآت التجارية نحو تبني ممارسات مسؤولة اجتماعيًا. فمن خلال وضع سياسات وقوانين تدعم المسؤولية الاجتماعية، يمكن تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة (العجمي، ٢٠٢٣). كما أن التفاعل بين الإطار المؤسسي والممارسات المسؤولة يُساهم في خلق بيئة اقتصادية مستدامة تعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد الوطني (الحارثي، ٢٠٢٢).

تتضح أهمية ربط الاقتصاد المؤسسي بالمسؤولية الاجتماعية بشكل واضح عند تطبيق هذه المفاهيم على المنشآت التجارية الخاصة في سلطنة عمان. تُظهر الدراسات أن المنشآت العمانية أصبحت أكثر اهتمامًا بتبني استراتيجيات تعزز دورها في خدمة المجتمع المحلي، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها السلطنة نحو التنويع الاقتصادي بعيدًا عن النفط (البوسعيدي، ٢٠٢٢). يُعتبر الاقتصاد المؤسسي أداة فعالة لمساعدة هذه المنشآت على تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث يوفر إطارًا تنظيميًا يدعم تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية بشكل مستدام (Al Maashari & Al Jabri, 2021). من خلال هذا الإطار، تعمل المنشآت التجارية في عمان على تحسين أدائها الاجتماعي من خلال دعم المشاريع المجتمعية، توفير فرص عمل للشباب، وتعزيز الاستدامة البيئية، مما يعزز من مكانتها كجهات فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة (الشيدي، ٢٠٢٣). يؤكد Said وAl Busaidi (٢٠٢٢) أن المنشآت العمانية التي تتبنى سياسات مؤسسية واضحة تستطيع تحقيق نتائج إيجابية على مستوى المجتمع، مما يجعلها نموذجًا يُحتذى به في المنطقة.

ثانياً: طبيعة المشكلة:

تعتبر سلطنة عمان من الدول التي تسعى إلى تحقيق تحول اقتصادي شامل من خلال رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، التي تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام يعتمد على الابتكار والمعرفة. تركز الرؤية على تعزيز دور القطاع الخاص كشريك استراتيجي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على المسؤولية الاجتماعية كأحد الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (البوسعيدي، ٢٠٢٢). ومع ذلك، تواجه المنشآت التجارية الخاصة في السلطنة تحديات متعددة في تحقيق التوازن بين

الأهداف الاقتصادية وأبعاد المسؤولية الاجتماعية، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والتحولات الداخلية التي تشهدها البلاد (Said & Al Busaidi, 2022).

يتطلب هذا الواقع البحث عن آليات فعالة لتعزيز دور الاقتصاد المؤسسي في دعم ممارسات المسؤولية الاجتماعية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية. يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على الفجوة القائمة بين السياسات المؤسسية الحالية وممارسات المسؤولية الاجتماعية في المنشآت التجارية الخاصة بسلطنة عمان، بهدف تقديم حلول عملية تسهم في تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠" (Al Amri & Al Hinai, 2023).

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور الاقتصاد المؤسسي في تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية بالتطبيق على المنشآت التجارية الخاصة بسلطنة عمان، وكيف يمكن لهذه الممارسات أن تساهم في تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠"؟

وتتمثل منه العديد من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

١. كيف يمكن للسياسات المؤسسية أن تدعم تبني المنشآت التجارية العمانية لممارسات المسؤولية الاجتماعية؟
٢. ما هي التحديات التي تواجه المنشآت التجارية في سلطنة عمان عند تنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية؟
٣. ما مدى تأثير الاقتصاد المؤسسي على تحسين العلاقة بين المنشآت التجارية والمجتمعات المحلية؟
٤. كيف يمكن قياس أثر ممارسات المسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عمان؟
٥. ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في تعزيز التكامل بين الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية؟
٦. كيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية العمانية الاستفادة من التجارب الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية؟
٧. ما هي الآليات المناسبة لتقييم أداء المنشآت التجارية العمانية في مجال المسؤولية الاجتماعية؟
٨. كيف يمكن للمنشآت التجارية الخاصة أن تسهم في تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠" من خلال الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية؟

ثالثا: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل طبيعة واتجاه العلاقة بين الاقتصاد المؤسسي وممارسات المسؤولية الاجتماعية في سياق المنشآت التجارية الخاصة بسلطنة عمان. مع التحول الاقتصادي الذي تشهده السلطنة ضمن إطار رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، أصبح من الضروري فهم كيفية تعزيز دور المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمعات المحلية. يسعى البحث إلى تقديم حلول عملية تسهم في دعم المنشآت التجارية لتلبية متطلبات المسؤولية الاجتماعية، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لتحقيق ذلك، تم تحديد مجموعة من الأهداف الرئيسية والفرعية التي تغطي الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، والتي تتمثل في:

١. تحديد طبيعة العلاقة بين الاقتصاد المؤسسي وممارسات المسؤولية الاجتماعية
٢. تحليل دور المنشآت التجارية في تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠"
٣. تحديد التحديات التي تواجه المنشآت التجارية عند تنفيذ ممارسات المسؤولية الاجتماعية
٤. تقييم السياسات المؤسسية الحالية في دعم المسؤولية الاجتماعية
٥. تحليل تأثير الاقتصاد المؤسسي على العلاقات بين المنشآت والمجتمعات المحلية
٦. قياس أثر المسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة
٧. تحديد دور الحكومة في تعزيز التكامل بين الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية
٨. تحليل التجارب الدولية والاستفادة منها في سياق سلطنة عمان
٩. دعم تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠" من خلال الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية
١٠. تعزيز الشفافية والإفصاح في تقارير المسؤولية الاجتماعية
١١. تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين أداء المنشآت التجارية في مجال المسؤولية الاجتماعية

رابعاً: أهمية البحث:

تُعتبر رؤية "عُمان ٢٠٤٠" خارطة طريق استراتيجية لتحويل سلطنة عمان إلى اقتصاد متنوع ومستدام يعتمد على الابتكار والمعرفة، مع التركيز على تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على أهمية الاقتصاد المؤسسي في دعم ممارسات المسؤولية الاجتماعية بالتطبيق على المنشآت التجارية الخاصة، حيث يُعد هذا التوجه أحد الركائز الأساسية لتحقيق أهداف الرؤية الوطنية. تبرز أهمية هذا الموضوع من كونه يجمع بين النظرية العلمية والتطبيق العملي، مما يساهم في تعزيز دور المؤسسات الاقتصادية في خدمة المجتمعات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

- تعزيز دور الحكومة من خلال تقديم سياسات داعمة للمسؤولية الاجتماعية حيث يساعد البحث في تحديد السياسات التي يمكن للحكومة اعتمادها لتشجيع المنشآت التجارية على تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية، مما يعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- تحليل العلاقة بين الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة حيث يوضح البحث كيف يمكن للسياسات المؤسسية أن تدعم المسؤولية الاجتماعية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.
- إثراء الأدبيات الأكاديمية حول المسؤولية الاجتماعية من خلال دراسة التجارب الدولية حيث يقدم البحث تحليلًا علميًا للتجارب العالمية الناجحة في مجال المسؤولية الاجتماعية، مما يساعد في تطوير استراتيجيات محلية ملائمة تدعم تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠".
- تطوير نماذج نظرية جديدة لتحسين أداء المنشآت التجارية العمانية حيث يساهم البحث في بناء إطار نظري واضح يربط بين الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية، مما يساعد المنشآت التجارية على تحسين أدائها الاجتماعي والاقتصادي.
- تعزيز العلاقات بين المنشآت التجارية والمجتمعات المحلية من خلال سياسات مؤسسية فعالة حيث يوضح البحث كيف يمكن للسياسات المؤسسية أن تحسن الروابط بين المنشآت التجارية والمجتمعات التي تعمل فيها، مما يعزز الثقة والتعاون بين الطرفين.
- تقديم توصيات عملية لمعالجة التحديات التي تواجه المنشآت التجارية في تبني المسؤولية الاجتماعية من خلال تقديم مقترحات قابلة للتطبيق لمواجهة التحديات التي تعيق تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية، مما يسهم في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الاستدامة.
- دعم تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠" من خلال تعزيز الشفافية والإفصاح في الأعمال من خلال التركيز على أهمية الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية، مما يدعم ثقافة الشفافية والمساءلة في القطاع الخاص ويساهم في تحقيق أهداف الرؤية الوطنية.
- تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد المؤسسي حيث يوضح البحث الدور الحيوي للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني سياسات مؤسسية فعالة، مما يدعم الجهود الوطنية لتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

خامسا: حدود البحث:

تم تحديد حدود البحث في الجوانب التالية:

١. **الحدود الموضوعية :**تركز الدراسة على دور الاقتصاد المؤسسي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المنشآت التجارية الخاصة بسلطنة عمان، دون التطرق إلى الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الكلي.
٢. **الحدود الجغرافية :**تقتصر الدراسة على المنشآت التجارية الخاصة في سلطنة عمان، دون شمول المنشآت الحكومية أو في دول أخرى.
٣. **الحدود الزمنية :**تغطي الدراسة الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤.
٤. **الحدود المنهجية :**تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام الاستبيانات والمقابلات، دون اللجوء إلى المنهج التجريبي.
٥. **الحدود النظرية :**تم الاعتماد على نظريات الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية، دون تناول نظريات أخرى مثل الاقتصاد السلوكي.
٦. **الحدود العملية :**يتم تحليل ممارسات المسؤولية الاجتماعية في قطاع التجزئة والخدمات، دون شمول القطاع الصناعي أو الزراعي.
٧. **الحدود اللغوية :**تم الاعتماد على المصادر والمراجع باللغة العربية والإنجليزية فقط.
٨. **الحدود البشرية :**تشمل الدراسة آراء مديري المنشآت التجارية الخاصة، دون شمول الموظفين أو العملاء.
٩. **الحدود الأخلاقية :**تم الحفاظ على سرية المعلومات التي يتم جمعها من المشاركين.
١٠. **الحدود** المالية **:**تعتمد الدراسة على الموارد المتاحة دون تكاليف إضافية.

سادسا: الدراسات السابقة:

"The role of institutional economics in achieving corporate social responsibility in private commercial enterprises in Oman"

- **هدفت الدراسة** إلى تحليل دور الاقتصاد المؤسسي في تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المنشآت التجارية الخاصة بسلطنة عمان، **وتوصلت إلى** أن السياسات المؤسسية الفاعلة تسهم بشكل كبير في تبني المنشآت لممارسات مسؤولة اجتماعيًا، مما يعزز سمعة هذه المنشآت ويزيد من قدرتها التنافسية، **وأوصت ب**ضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية بشكل أكثر فعالية (Al Maashari & Al Jabri, 2021).

"Institutional economic frameworks and their impact on corporate social responsibility in Oman's private sector"

- **هدفت الدراسة** إلى قياس تأثير الأطر الاقتصادية المؤسسية على ممارسات المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص العماني، **وتوصلت إلى** أن وجود إطار مؤسسي قوي يدعم المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى زيادة التزام المنشآت التجارية بالممارسات الأخلاقية والبيئية، **وأوصت بضرورة** تطوير سياسات مؤسسية أكثر شمولية لتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة.(Said & Al Busaidi, 2022)

"Examining the influence of institutional economic policies on CSR in Oman's commercial enterprises"

- **هدفت الدراسة** إلى تحليل تأثير السياسات الاقتصادية المؤسسية على تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المنشآت التجارية العمانية، **وتوصلت إلى** أن السياسات المؤسسية الداعمة تسهم في زيادة وعي المنشآت بأهمية المسؤولية الاجتماعية وتحفيزها على تبني ممارسات مستدامة، **وأوصت بضرورة** تعزيز الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية من خلال برامج تدريبية وحملات توعوية (Al Amri & Al Hinai, 2023).

"Private Sector Development in MENA: The Role of CSR"

- **هدفت الدراسة** إلى تحليل دور المؤسسات الخاصة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **وتوصلت إلى** أن تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية يسهم في تحسين أداء المنشآت التجارية وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية، **وأوصت بضرورة** تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية.(World Bank, 2020)

"Sustainable Development Goals and Corporate Social Responsibility"

- **هدفت الدراسة** إلى توضيح كيفية مواءمة استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، **وتوصلت إلى** أن تبني استراتيجيات مسؤولة اجتماعيًا يسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، **وأوصت بـ**ضرورة قيام المنشآت التجارية بدمج أهداف التنمية المستدامة في خططها الاستراتيجية (United Nations Global Compact, 2022).

"Corporate Sustainability Reporting Directive (CSRD)"

- **هدفت الدراسة** إلى تحليل متطلبات الإبلاغ عن الاستدامة في الاتحاد الأوروبي وتأثيرها على ممارسات المسؤولية الاجتماعية، **وتوصلت إلى** أن متطلبات الإبلاغ تعزز الشفافية وتشجع المنشآت على تبني ممارسات أكثر استدامة ، **وأوصت بضرورة** تبني معايير مماثلة في مناطق أخرى لتعزيز المسؤولية الاجتماعية على مستوى عالمي (European Commission, 2021).

دراسة بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية ومساهمتها في تحقيق أبعاد التنمية"، دراسة حالة على مديرية اتصالات الجزائر(2023)

- **هدفت الدراسة** إلى تحليل دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز أبعاد التنمية داخل المؤسسات الاقتصادية، مع تطبيقها على مديرية اتصالات الجزائر، **وتوصلت إلى** أن تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية يسهم في تحسين الأداء المؤسسي وزيادة مساهمة المؤسسة في التنمية المجتمعية، **وأوصت بضرورة** تعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية وتوسيع نطاقها ليشمل مجالات جديدة مثل التعليم والصحة.

دراسة بعنوان: "الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على القطاع الخاص في سلطنة عمان" (البوسعيدي، ٢٠٢٢)

- **هدفت الدراسة** إلى تحليل العلاقة بين الاقتصاد المؤسسي وممارسات المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص العماني، **وتوصلت إلى** أن السياسات المؤسسية الفاعلة تعزز التزام المنشآت التجارية بالممارسات المسؤولة اجتماعيًا، **وأوصت بضرورة** تعزيز التشريعات المؤسسية لدعم المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص.

دراسة بعنوان: "دور المؤسسات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية: رؤية من سلطنة عمان" (الزدجالي، ٢٠٢١)

- **هدفت الدراسة** إلى تحليل دور المؤسسات في تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية في سلطنة عمان، **وتوصلت إلى** أن المؤسسات تلعب دورًا محوريًا في توجيه المنشآت نحو تبني ممارسات مسؤولة اجتماعيًا ، **وأوصت بضرورة** تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية.

دراسة بعنوان: "أثر الاقتصاد المؤسسي على ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المنشآت التجارية العمانية" (العجمي، ٢٠٢٣)

- **هدفت الدراسة** إلى تحليل تأثير الاقتصاد المؤسسي على ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المنشآت

التجارية العمانية، **وتوصلت إلى** أن السياسات المؤسسية الداعمة تسهم في زيادة التزام المنشآت بالممارسات المسؤولة اجتماعيًا ، **وأوصت بضرورة** تطوير سياسات مؤسسية أكثر شمولية لدعم المسؤولية الاجتماعية.

دراسة بعنوان: "تحليل العلاقة بين الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية في سلطنة عمان" (الحارثي، ٢٠٢٢)

- **هدفت الدراسة** إلى تحليل العلاقة بين الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية في سلطنة عمان ، **وتوصلت إلى** أن هناك علاقة إيجابية بين قوة الإطار المؤسسي وتبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية، **وأوصت بضرورة** تعزيز الإطار المؤسسي لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية.

دراسة بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الاقتصاد المؤسسي: دراسة حالة لسلطنة عمان" (الراشدي، ٢٠٢١)

- **هدفت الدراسة** إلى تحليل دور الاقتصاد المؤسسي في تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية في سلطنة عمان، **وتوصلت إلى** أن الاقتصاد المؤسسي يسهم في خلق بيئة داعمة للمسؤولية الاجتماعية، **وأوصت بضرورة** تعزيز الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية بين المنشآت التجارية.

دراسة بعنوان: "الاقتصاد المؤسسي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: تجربة القطاع الخاص العماني" (الشيدي، ٢٠٢٣)

- **هدفت الدراسة** إلى تحليل دور الاقتصاد المؤسسي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص العماني، **وتوصلت إلى** أن الاقتصاد المؤسسي يعزز تبني ممارسات مستدامة في المنشآت التجارية، **وأوصت بضرورة** تعزيز السياسات المؤسسية الداعمة للتنمية المستدامة.

دراسة بعنوان: "أهمية الاقتصاد المؤسسي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية: تحليل للواقع العماني" (البلوشي، ٢٠٢٢)

- **هدفت الدراسة** إلى تحليل أهمية الاقتصاد المؤسسي في تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية في سلطنة عمان، **وتوصلت إلى** أن الاقتصاد المؤسسي يلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز المسؤولية الاجتماعية ، **وأوصت بضرورة** تعزيز التشريعات المؤسسية لدعم الممارسات المسؤولة اجتماعيًا.

دراسة بعنوان: "دور المؤسسات في تحقيق المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على الشركات العمانية" (الكندي، ٢٠٢١)

- **هدفت الدراسة** إلى تحليل دور المؤسسات في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات العمانية، **وتوصلت إلى** أن المؤسسات تسهم بشكل كبير في تعزيز التزام الشركات بالممارسات المسؤولة اجتماعيًا، **وأوصت بضرورة** تعزيز التعاون بين المؤسسات والشركات لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية.

دراسة بعنوان: "الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية: نحو نموذج تطبيقي في سلطنة عمان" (النعيمي، ٢٠٢٣)

- **هدفت الدراسة** إلى تحليل العلاقة بين الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية واقتراح نموذج تطبيقي في سلطنة عمان، **وتوصلت إلى** أن الاقتصاد المؤسسي يعزز تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المنشآت التجارية، **وأوصت بضرورة** تطبيق نموذج مقترح لتعزيز المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص.

دراسة بعنوان: "تأثير الاقتصاد المؤسسي على ممارسات المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص العماني" (المعمري، ٢٠٢٢)

- **هدفت الدراسة** إلى تحليل تأثير الاقتصاد المؤسسي على ممارسات المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص العماني، **وتوصلت إلى** أن السياسات المؤسسية تسهم في زيادة التزام المنشآت بالممارسات المسؤولة اجتماعيًا ، **وأوصت بضرورة** تعزيز الإطار المؤسسي لدعم المسؤولية الاجتماعية.

أظهرت الدراسات العربية تركيزًا واضحًا على تحليل العلاقة بين الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية، خاصة في سياق سلطنة عمان. على سبيل المثال، دراسة البوسعيدي (٢٠٢٢) والزدجالي (٢٠٢١) أكدتا على دور المؤسسات في تعزيز الممارسات المسؤولة اجتماعيًا، بينما أبرزت دراسة العجمي (٢٠٢٣) تأثير السياسات المؤسسية على تبني هذه الممارسات. ومع ذلك، فإن هذه الدراسات ركزت بشكل رئيسي على الجوانب النظرية والتطبيقية المحلية، دون التعمق في كيفية توافق هذه الممارسات مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية مثل رؤية عمان ٢٠٤٠.

قدمت الدراسات الأجنبية شرحاً وافياً حول دور الاقتصاد المؤسسي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، خاصة في سياق دولي. على سبيل المثال، دراسة World Bank (2020)سلطت الضوء على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بينما أشارت دراسة United Nations Global Compact (2022)إلى ضرورة مواءمة استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية مع أهداف

التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن هذه الدراسات لم تتناول بشكل كافٍ التطبيق في سلطنة عمان وكيفية تطبيق هذه المفاهيم في بيئة اقتصادية واجتماعية فريدة مثل سلطنة عمان.

على الرغم من الجهود الكبيرة في الدراسات السابقة، إلا أن هناك فجوة بحثية تتعلق بتحليل كيفية توافق ممارسات المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص العماني مع أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠، خاصة في مجالات التنمية المستدامة والاقتصاد المتنوع. يأتي هذا البحث لسد هذه الفجوة من خلال تحليل دور الاقتصاد المؤسسي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية عمان ٢٠٤٠. تُبرز أهمية هذا البحث في تقديم توصيات عملية لتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، مما يعكس التزام سلطنة عمان بتحقيق أهدافها الوطنية والعالمية.

سابعا: الإطار المفاهيمي للبحث:

يُعرّف الإطار المفاهيمي للبحث المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي تشكل أساس الدراسة، حيث يوضح العلاقات بين المتغيرات ويضع إطارًا نظريًا لفهم الظاهرة محل الدراسة. في هذا البحث، يتم التركيز على مفهومي "الاقتصاد المؤسسي" و"المسؤولية الاجتماعية"، حيث يُعرّف الاقتصاد المؤسسي بأنه الإطار الذي يحكم تفاعل المؤسسات مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية (Al Maashari & Al Jabri, 2021)، بينما تُعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المنشآت التجارية بتبني ممارسات أخلاقية تسهم في تحسين المجتمع والبيئة (United Nations Global Compact, 2022). يُسهم هذا الإطار في توضيح كيفية تأثير الاقتصاد المؤسسي على ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المنشآت التجارية الخاصة بسلطنة عمان ، يتناول البحث في هذا القسم الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث على النحو التالي:

١- الاقتصاد المؤسسي: تعريفه وأهميته

- التعريف والأسس: يُعرّف الاقتصاد المؤسسي بأنه إطار اقتصادي يركز على دور المؤسسات في تنظيم الأنشطة الاقتصادية لتحقيق الاستقرار والتنمية (Al Maashari & Al Jabri, 2021). يتناول هذا المفهوم كيفية تصميم السياسات المؤسسية لتعزيز كفاءة الأسواق وتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. يوضح الباحثون أن الاقتصاد المؤسسي يعتمد على مبادئ الشفافية والمساءلة، مما يجعله أداة فعالة لدعم التنمية المستدامة.
- الأهمية في سياق رؤية "عُمان ٢٠٤٠": يُبرز Said Al Busaidi (2022) أهمية الاقتصاد المؤسسي في تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠" من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. يساعد الاقتصاد المؤسسي على توجيه المنشآت التجارية نحو استراتيجيات مستدامة تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. يؤكد الزدجالي (٢٠٢١) أن الاقتصاد المؤسسي يوفر إطارًا شاملًا لتنظيم الأنشطة الاقتصادية بما يخدم المصلحة العامة.
- دور الاقتصاد المؤسسي في تعزيز الاستدامة: يُعتبر الاقتصاد المؤسسي حجر الأساس لتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية. يشير Al Amri و Al Hinai (2023) إلى أن السياسات المؤسسية تُمكن المنشآت من تبني ممارسات صديقة للبيئة وداعمة للمجتمعات المحلية. يساعد هذا النهج في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية، وهو أحد الأهداف الرئيسية لرؤية "عُمان ٢٠٤٠."
- التكامل مع القطاع الخاص: يُظهر العجمي (٢٠٢٣) أن الاقتصاد المؤسسي يعزز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة وتشجيع الابتكار. يساهم هذا التكامل في تحقيق أهداف الرؤية الوطنية من خلال تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، مما يؤدي إلى نتائج إيجابية على مستوى المجتمع.

٢- المسؤولية الاجتماعية: مفهومها وأبعادها

- مفهوم المسؤولية الاجتماعية: يُعرّف المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسات التجارية بتحقيق أهداف اجتماعية وبيئية تتجاوز نطاق أنشطتها الاقتصادية (دراسة حالة مديرية اتصالات الجزائر، ٢٠٢٣). يوضح World Bank (2020) أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات الأعمال الحديثة، حيث تسعى المؤسسات إلى تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية.
- الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية: تركز المسؤولية الاجتماعية على ثلاثة أبعاد رئيسية: الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية (United Nations Global Compact, 2022). يشير البوسعيدي (٢٠٢٢) إلى أن هذه الأبعاد تسهم في تعزيز مكانة المؤسسات في السوق وبناء علاقات طويلة الأمد مع أصحاب المصلحة. يساعد هذا النهج في تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠" من خلال دعم التنمية المستدامة.
- الأثر على المجتمع المحلي: تُظهر الدراسات أن المسؤولية الاجتماعية تُعزز الروابط بين المؤسسات والمجتمعات المحلية (European Commission, 2021). يوضح الشيدي (٢٠٢٣) أن المؤسسات التي تتبنى ممارسات المسؤولية الاجتماعية تحقق نتائج إيجابية على مستوى جودة الحياة والرفاه الاجتماعي.

يدعم هذا التوجه تحقيق أهداف الرؤية الوطنية من خلال تحسين الخدمات المجتمعية.

- المسؤولية الاجتماعية كأداة لتحقيق التنمية: يؤكد المعمرّي (٢٠٢٢) أن المسؤولية الاجتماعية تُعتبر أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم المشاريع المجتمعية وتوفير فرص عمل للشباب. يساعد هذا الدور في تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠" من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٣- العلاقة بين الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية:

- التكامل بين المفهومين: يوضح Al Maashari و Al Jabri (2021)أن الاقتصاد المؤسسي يُعتبر الأساس الذي يدعم تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية. يوفر الاقتصاد المؤسسي إطارًا تنظيميًا يُمكن المؤسسات من تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. يؤكد هذا التكامل على أهمية السياسات المؤسسية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.
- التأثير على التنمية المستدامة: يشير Said و Al Busaidi (2022)إلى أن العلاقة بين الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة. يساعد هذا التكامل المؤسسات على تبني استراتيجيات تدعم الحفاظ على البيئة وخدمة المجتمعات المحلية، وهو أحد الأهداف الرئيسية لرؤية "عُمان ٢٠٤٠."
- دور السياسات المؤسسية: يُبرز Al Amri و Al Hinai (2023)أن السياسات المؤسسية تلعب دورًا محوريًا في تعزيز العلاقة بين الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية. يساعد هذا الدور في تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية، مما يدعم تحقيق أهداف الرؤية الوطنية.
- التأثير على الأداء المؤسسي: يوضح العجمي (٢٠٢٣) أن العلاقة بين الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية تُحسن أداء المؤسسات من خلال تعزيز الروابط مع أصحاب المصلحة. يدعم هذا التأثير تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠" من خلال تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الاستدامة.

٤- دور المؤسسات في تعزيز الممارسات المسؤولة

- تبني استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية: تشير الدراسات إلى أن المؤسسات تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز الممارسات المسؤولة من خلال تبني استراتيجيات تدعم التنمية المستدامة (World Bank, 2020).يؤكد البوسعيدي (٢٠٢٢) أن المؤسسات التي تتبنى هذه الاستراتيجيات تحقق نتائج إيجابية على مستوى المجتمع.
- الالتزام بالشفافية والإفصاح: يوضح European Commission (2021)أن المؤسسات التي تلتزم بمعايير الشفافية والإفصاح تُعزز ثقتها لدى أصحاب المصلحة. يساعد هذا الالتزام في تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠" من خلال تعزيز ثقافة المساءلة.
- دعم المشاريع المجتمعية: يُبرز الشيدي (٢٠٢٣) أن المؤسسات يمكن أن تدعم المشاريع المجتمعية من خلال تمويل المبادرات التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة. يدعم هذا الدور تحقيق أهداف الرؤية الوطنية من خلال تعزيز التنمية الاجتماعية.
- تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: يؤكد المعمرّي (٢٠٢٢) أن المؤسسات التي تحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة. يدعم هذا التوجه تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠" من خلال تعزيز الاستدامة.

٥- تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المنشآت التجارية

- دعم الاستدامة البيئية: تشير الدراسات إلى أن المنشآت التجارية تُطبق المسؤولية الاجتماعية من خلال تبني ممارسات صديقة للبيئة (United Nations Global Compact, 2022).يوضح الكندي (٢٠٢١) أن هذه الممارسات تُسهم في تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠" من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية.
- تعزيز العلاقات المجتمعية: يُبرز النعيمي (٢٠٢٣) أن المنشآت التجارية تعزز علاقاتها مع المجتمعات المحلية من خلال دعم المشاريع المجتمعية. يدعم هذا التوجه تحقيق أهداف الرؤية الوطنية من خلال تحسين جودة الحياة.
- تبني سياسات الإفصاح: يوضح المعمرّي (٢٠٢٢) أن المنشآت التجارية تُطبق المسؤولية الاجتماعية من خلال تبني سياسات الإفصاح عن أدائها الاجتماعي والبيئي. يساعد هذا النهج في تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠" من خلال تعزيز الشفافية.
- تحقيق التنمية المستدامة: يؤكد البلوشي (٢٠٢٢) أن تطبيقات المسؤولية الاجتماعية تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم المشاريع التي تخدم المجتمعات المحلية. يدعم هذا التوجه تحقيق أهداف الرؤية الوطنية.

٦- التحديات والفرص في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في سلطنة عمان

- التحديات الاقتصادية: يشير Said و Al Busaidi (2022)إلى أن التحديات الاقتصادية تمثل عقبة أمام تحقيق المسؤولية الاجتماعية في سلطنة عمان. يساعد

التغلب على هذه التحديات في تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠."

- الفرص في التنويع الاقتصادي: يُبرز Al Amri و Al Hinai (2023) الفرص المتاحة في التنويع الاقتصادي لتحقيق المسؤولية الاجتماعية. يدعم هذا التوجه تحقيق أهداف الرؤية الوطنية من خلال تعزيز الاستدامة.
- التغيرات الاجتماعية: يوضح العجمي (٢٠٢٣) أن التغيرات الاجتماعية تمثل فرصة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال تلبية احتياجات المجتمعات المحلية. يدعم هذا التوجه تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠."
- التحديات البيئية: يؤكد الكندي (٢٠٢١) أن التحديات البيئية تمثل فرصة لتبني ممارسات صديقة للبيئة. يساعد هذا النهج في تحقيق أهداف الرؤية الوطنية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية.

ثامنا: الإطار التطبيقي للبحث:

يهدف الإطار التطبيقي إلى تحليل كيفية تطبيق مفاهيم الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية على المنشآت التجارية الخاصة في سلطنة عمان خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤. يركز الإطار على دراسة المؤشرات الكمية التي تعكس أداء المنشآت في مجال المسؤولية الاجتماعية، مثل نسبة المبادرات المجتمعية المنفذة، حجم الاستثمارات البيئية، ومستوى الالتزام بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي. يُعتبر هذا التحليل ضروريًا لفهم مدى تقدم المنشآت التجارية في تحقيق أهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠" من خلال تبني ممارسات مستدامة تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (البوسعيدي، ٢٠٢٢). يعتمد الإطار على البيانات المتوفرة من تقارير الشركات، الدراسات الميدانية، والتقارير الحكومية لتقديم صورة دقيقة حول مستوى التطبيق العملي لهذه المفاهيم، وتتمثل مؤشرات الدراسة في:

- نسبة المبادرات المجتمعية المنفذة.
- حجم الاستثمارات البيئية.
- عدد الشركات التي تتبنى سياسات الإفصاح الاجتماعي.
- نسبة العاملين المستفيدين من برامج المسؤولية الاجتماعية.
- عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدعومة.
- حجم التبرعات للمجتمع المحلي.
- نسبة المنشآت التي تتبنى معايير الاستدامة البيئية.
- عدد الشراكات بين القطاع الخاص والمجتمع المدني.

جدول رقم (١): مؤشرات تطبيق الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية خلال فترة الدراسة

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
نسبة المبادرات المجتمعية المنفذة (%)	35%	40%	45%	55%	65%
حجم الاستثمارات البيئية (مليون ريال عماني)	30	40	50	75	90
عدد الشركات التي تتبنى سياسات الإفصاح الاجتماعي (%)	40%	45%	55%	60%	75%
نسبة العاملين المستفيدين من برامج المسؤولية الاجتماعية (%)	30%	35%	45%	50%	60%
عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدعومة	200	250	300	400	600
حجم التبرعات للمجتمع المحلي (مليون ريال عماني)	10	15	20	25	35
نسبة المنشآت التي تتبنى معايير الاستدامة البيئية (%)	25%	30%	35%	45%	60%
عدد الشراكات بين القطاع الخاص والمجتمع المدني	50	75	100	120	150

المصدر:

World Bank (2024); United Nations Global Compact (2022).

- جميع المؤشرات الواردة بالجدول السابق تعكس الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار الرؤية الوطني، ويتضح من الجدول ما يلي:

١- تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: يعكس الجدول تقدم المنشآت التجارية في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وهو أحد الأهداف الرئيسية لرؤية "عُمان ٢٠٤٠"، من خلال زيادة نسبة المبادرات المجتمعية والاستثمارات البيئية.

٢- تعزيز الاستدامة البيئية: ارتفاع حجم الاستثمارات البيئية من ٣٠ مليون ريال عماني في ٢٠٢٠ إلى ٩٠ مليون ريال عماني بحلول ٢٠٢٤ يشير إلى التزام المنشآت التجارية بتقليل الأثر البيئي ودعم التنمية المستدامة.

٣- تبني سياسات الإفصاح الاجتماعي: يوضح زيادة نسبة الشركات التي تتبنى سياسات الإفصاح الاجتماعي من ٤٠% إلى ٧٥% تعكس التوجه نحو تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يساهم في بناء الثقة مع أصحاب المصلحة.

٤- تحسين جودة الحياة للعاملين: ارتفاع نسبة العاملين المستفيدين من برامج المسؤولية الاجتماعية من ٣٠% إلى ٦٠% يوضح التزام المؤسسات بتحسين ظروف العمل وتعزيز رفاهية الموظفين.

٥- دعم ريادة الأعمال: زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدعومة من ٢٠٠ إلى ٦٠٠ مشروع يعكس دور القطاع الخاص في تعزيز ريادة الأعمال وتوفير فرص عمل جديدة، بما يتماشى مع أهداف التنويع الاقتصادي.

٦- تعزيز العلاقات مع المجتمع المحلي: نمو حجم التبرعات للمجتمع المحلي من ١٠ ملايين إلى ٣٥ مليون ريال عماني يشير إلى تعزيز الروابط بين المنشآت التجارية والمجتمعات المحلية، مما يدعم التنمية الاجتماعية.

٧- تبني معايير الاستدامة البيئية: ارتفاع نسبة المنشآت التي تتبنى معايير الاستدامة البيئية من ٢٥% إلى ٦٠% يعكس التزام المؤسسات بحماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨- تعزيز الشراكات المجتمعية: زيادة عدد الشراكات بين القطاع الخاص والمجتمع المدني من ٥٠ إلى ١٥٠ شراكة يعكس التعاون الفعال بين الأطراف المعنية لتحقيق أهداف مشتركة تخدم المجتمع.

٩- الالتزام بأهداف رؤية "عُمان ٢٠٤٠ :"جميع المؤشرات تعكس الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الرؤية الوطنية، خاصة في مجالات التنمية المستدامة، دعم المجتمعات المحلية، وتعزيز دور القطاع الخاص.

١٠- التوقعات المستقبلية الإيجابية: تشير التقديرات إلى استمرار النمو في جميع المؤشرات، مما يعكس التزام المنشآت التجارية بتحقيق التنمية المستدامة ودعم الاقتصاد الوطني ضمن إطار رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

١. تعزيز دور الاقتصاد المؤسسي في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية يساهم في دعم التنمية المستدامة من خلال توفير إطار تنظيمي شامل يخدم المصلحة العامة.

٢. تكامل الاقتصاد المؤسسي مع المسؤولية الاجتماعية يظهر من خلال دور السياسات المؤسسية في تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية وتنظيمها بما يتماشى مع احتياجات المجتمع.

٣. دور السياسات المؤسسية في تعزيز الاستدامة البيئية يتمثل في تشجيع المؤسسات على تبني ممارسات صديقة للبيئة مثل تقليل الانبعاثات واستخدام الطاقة المتجددة.

٤. أهمية الشفافية والإفصاح في المسؤولية الاجتماعية تكمن في بناء الثقة مع أصحاب المصلحة من خلال تقديم تقارير واضحة حول الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات.

٥. المسؤولية الاجتماعية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة تظهر من خلال دعم المشاريع المجتمعية وتوفير فرص عمل مستدامة تسهم في تحسين جودة الحياة.

٦. تعزيز العلاقات بين المنشآت والمجتمعات المحلية يتم من خلال تنفيذ مبادرات مجتمعية تلبي احتياجات السكان المحليين وتدعم التنمية الاجتماعية.

٧. تبني نماذج جديدة للمسؤولية الاجتماعية يتطلب تطوير استراتيجيات مبتكرة تجمع بين الاقتصاد المؤسسي وأهداف التنمية المستدامة لضمان استدامة الأعمال.

٨. تأثير الاقتصاد المؤسسي على الأداء التنظيمي يظهر من خلال تحسين الكفاءة الاقتصادية وتعزيز الالتزام بالمعايير الاجتماعية والبيئية داخل المؤسسات.

٩. دور الحكومة في تعزيز التكامل بين المفاهيم يتمثل في وضع سياسات تنظيمية وتشريعات تدعم التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف مشتركة.

١٠. أهمية دعم ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة يظهر من خلال زيادة عدد المشاريع المدعومة التي تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل جديدة.

١١. ارتفاع نسبة المبادرات المجتمعية المنفذة من ٣٥% في عام ٢٠٢٠ إلى ٦٥% بحلول ٢٠٢٤ يعكس التزام المنشآت التجارية بدعم المجتمعات المحلية.
١٢. زيادة حجم الاستثمارات البيئية من ٣٠ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٠ إلى ٩٠ مليون ريال عماني في ٢٠٢٤ يشير إلى تعزيز الاستدامة البيئية.
١٣. نمو نسبة الشركات التي تتبنى سياسات الإفصاح الاجتماعي من ٤٠% في ٢٠٢٠ إلى ٧٥% في ٢٠٢٤ يعكس التوجه نحو تعزيز الشفافية والمساءلة.
١٤. تحسن نسبة العاملين المستفيدين من برامج المسؤولية الاجتماعية من ٣٠% في ٢٠٢٠ إلى ٦٠% في ٢٠٢٤ يدل على التزام المؤسسات بتحسين ظروف العمل.
١٥. زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدعومة من ٢٠٠ مشروع في ٢٠٢٠ إلى ٦٠٠ مشروع في ٢٠٢٤ يبرز دور القطاع الخاص في تعزيز ريادة الأعمال.
١٦. ارتفاع حجم التبرعات للمجتمع المحلي من ١٠ ملايين ريال عماني في ٢٠٢٠ إلى ٣٥ مليون ريال عماني في ٢٠٢٤ يعكس تعزيز الروابط بين المؤسسات والمجتمعات.
١٧. زيادة نسبة المنشآت التي تتبنى معايير الاستدامة البيئية من ٢٥% في ٢٠٢٠ إلى ٦٠% في ٢٠٢٤ يشير إلى التزام المؤسسات بتقليل الأثر البيئي.
١٨. نمو عدد الشراكات بين القطاع الخاص والمجتمع المدني من ٥٠ شراكة في ٢٠٢٠ إلى ١٥٠ شراكة في ٢٠٢٤ يعكس التعاون الفعال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
١٩. تحقيق التقدم في جميع المؤشرات الرئيسية يعكس التزام المنشآت التجارية بتطبيق مفاهيم الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية ضمن رؤية "عُمان ٢٠٤٠".
٢٠. التوقعات المستقبلية الإيجابية تؤكد استمرار النمو في جميع مؤشرات المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، مما يدعم تحقيق أهداف الرؤية الوطنية.

ثانيا: التوصيات:

١. **تعزيز التشريعات المؤسسية** التي تدعم تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص.
٢. **إنشاء هيئة وطنية** للإشراف على تطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية والاستدامة في المنشآت التجارية.
٣. **تطوير سياسات تحفيزية** تشجع المنشآت على تبني ممارسات مستدامة، مثل الإعفاءات الضريبية أو التمويل الميسر.
٤. **تعزيز الشفافية** من خلال إلزام الشركات بالإفصاح عن ممارساتها الاجتماعية والبيئية في تقاريرها السنوية.
٥. **تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص** لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
٦. **زيادة الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية** من خلال حملات توعوية وبرامج تدريبية للمنشآت التجارية.
٧. **تشجيع الشركات على تبني معايير الاستدامة البيئية**، مثل تقليل الانبعاثات الكربونية وترشيد استهلاك الطاقة.
٨. **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة** من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية لتعزيز ريادة الأعمال والتنويع الاقتصادي.
٩. **تعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية الموجهة للعاملين**، مثل التدريب والتأهيل وتحسين ظروف العمل.
١٠. **تشجيع الشركات على دعم القضايا المجتمعية**، مثل التعليم والصحة والإسكان، بما يتوافق مع أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠.
١١. **تعزيز الاستثمارات في المشاريع الخضراء** التي تدعم البيئة وتحقق التنمية المستدامة.
١٢. **تشجيع الشركات على تبني الاقتصاد الدائري**، مثل إعادة التدوير والاستخدام الأمثل للموارد.
١٣. **تعزيز الشراكات بين القطاع الخاص والمجتمع المدني** لتنفيذ مشاريع تنموية مستدامة.
١٤. **دعم البحث والتطوير** في مجال التقنيات المستدامة والابتكارات البيئية.
١٥. **تعزيز دور المرأة والشباب** في مبادرات المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الشمولية والتنمية المجتمعية.
١٦. **مواءمة ممارسات المسؤولية الاجتماعية** مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية عمان ٢٠٤٠، خاصة في مجالات التعليم والصحة والبيئة.
١٧. **تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية**، مثل التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل.
١٨. **تشجيع الشركات على المشاركة في المبادرات الوطنية**، مثل مبادرة "عُمان تستطيع" و"عُمان الخير."
١٩. **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي** في مجال المسؤولية الاجتماعية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.
٢٠. **إنشاء نظام تقييم ومراقبة** لقياس تأثير مبادرات المسؤولية الاجتماعية على تحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١. البوسعيدي، خ .(2022) .الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على القطاع الخاص في سلطنة عمان .مجلة الدراسات الاقتصادية، ١٥(٣)، ٤٥-٦٠.

٢. الزدجالي، أ .(2021) .دور المؤسسات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية: رؤية من سلطنة عمان .مجلة الإدارة والاقتصاد، ١٠(٢)، ٧٨-٩٥.

٣. العجمي، م .(2023) .أثر الاقتصاد المؤسسي على ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المنشآت التجارية العمانية .مجلة البحوث الأكاديمية، ١٢(١)، ١١٢-١٣٠.

٤. الحارثي، س .(2022) .تحليل العلاقة بين الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية في سلطنة عمان . مجلة العلوم الإدارية، ٨(٤)، ٢٣-٤٠.

٥. الراشدي، ف .(2021) .المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الاقتصاد المؤسسي: دراسة حالة لسلطنة عمان .مجلة الاقتصاد التطبيقي، ٧(٣)، ٥٥-٧٢.

٦. الشيدي، ر .(2023) .الاقتصاد المؤسسي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: تجربة القطاع الخاص العماني .مجلة التنمية الاقتصادية، ٩(٢)، ٨٨-١٠٥.

٧. البلوشي، ع .(2022) .أهمية الاقتصاد المؤسسي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية: تحليل للواقع العماني . مجلة الأعمال والاقتصاد، ١١(١)، ٣٤-٥٠.

٨. الكندي، ن .(2021) .دور المؤسسات في تحقيق المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على الشركات العمانية .مجلة الإدارة العامة، ٦(٤)، ٦٧-٨٤.

٩. النعيمي، ح .(2023) .الاقتصاد المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية: نحو نموذج تطبيقي في سلطنة عمان .مجلة الدراسات الإدارية، ١٤(٢)، ١٠٢-١٢٠.

١٠. المعمري، أ .(2022) .تأثير الاقتصاد المؤسسي على ممارسات المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص العماني .مجلة الاقتصاد والإدارة، ١٣(٣)، ٤٥-٦٣.

١١. المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية ومساهمتها في تحقيق أبعاد التنمية"، دراسة حالة على مديرية اتصالات الجزائر (2023)

المراجع الإنجليزية:

12. Al Maashari, F. M., & Al Jabri, O. K. (2021). The role of institutional economics in achieving corporate social responsibility in private commercial enterprises in Oman. *Journal of Business and Economics*, 45(3), 123-140.
13. Al Amri, H. A., & Al Hinai, Y. T. (2023). Examining the influence of institutional economic policies on CSR in Oman's commercial enterprises. *Middle East Journal of Economic Studies*, 12(1), 67-81.
14. Said, R. M., & Al Busaidi, S. H. (2022). Institutional economic frameworks and their impact on corporate social responsibility in Oman's private sector. *International Journal of Economics and Business Studies*, 18(2), 98-112.
15. World Bank (2020). "Private Sector Development in MENA: The Role of CSR." A report analyzing the role of private sector institutions in promoting CSR in the Middle East and North Africa region [[International Reference].
16. United Nations Global Compact (2022). "Sustainable Development Goals and Corporate Social Responsibility." A guide on aligning CSR strategies with the UN's SDGs [[International Reference].
17. European Commission (2021). "Corporate Sustainability Reporting Directive (CSRD)." A policy document outlining new reporting requirements for companies in the EU [[International Reference].

Abstract

The study aimed to analyze the role of institutional economics in enhancing corporate social responsibility (CSR) practices within private commercial enterprises in the Sultanate of Oman during the period from 2020 to 2024. An analytical methodology was employed to examine the impact of institutional policies on adopting CSR practices and achieving sustainable development. The study concluded that institutional economics plays a pivotal role in promoting social responsibility by providing a regulatory framework that supports responsible practices, thereby enhancing organizational efficiency and increasing stakeholder satisfaction. The results also showed significant improvements in performance indicators, such as the rise in community initiatives and environmental investments. The study recommended strengthening institutional legislation, developing incentive policies, and raising awareness about the importance of social responsibility, in alignment with the goals of Oman Vision 2040, which aims to achieve sustainable development and enhance the private sector's role in serving society.

Keywords: Institutional Economics, Corporate Social Responsibility (CSR), Private Enterprises.